الرياض

البقاء للقراء

محاربة الفقر.. بالإرادة السياسية

عبدالوهاب الفائز

في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2000والذي استعرض إنجازات التنمية في العالم العربي وقدم إضاءات جوهرية خطيرة عن تراجع معطيات التنمية في العالم العربي مقارنة بما يحدث في بيئات قريبة من أوضاعنا وتجاربنا وأقل من مواردنا.. هذا التقرير عندما تحدث عن المتطلبات الضرورية لتأمين مستقبل يحفل بفرص أفضل للاستقرار والتعايش دعا لوضع "مكافحة الفقر على رأس أولويات برامج العمل الوطني في البلدان العربية."

ويقول معدو التقرير: إن البلدان العربية تمكنت من تخفيف حدة الفقر وعدم المساواة بشكل كبير خلال القرن العشرين، وتستطيع اذا ارادت تحقيق المزيد من الانجازات على هذا الصعيد في القرن الحادي والعشرين، ويجزم معدو التقرير ان الدول العربية قادرة على استئصال الفقر المطلق في غضون عمر جيل واحد "اذا توفرت الارادة السياسية" لأن الدول العربية يتوفر لديها الموارد اللازمة للقضاء على الفقر، ويمضي التقرير حول هذا الجانب المهم قائلاً "إن الالتزام السياسي وليست الموارد المالية هو القيد المانع .والالتزام السياسي القوي والراسخ المبني على مسلمات أخلاقية واجتماعية وسياسية ومعنوية."

ولكن لماذا يضع التقرير مكافحة الفقر وعدم المساواة في قائمة الأولويات للتنمية الإنسانية؟

هنا يقول معدو التقرير إن هذا "التحدي أصبح اشد وطأة في أعقاب تباطؤ النمو الاقتصادي الذي عاشته المنطقة منذ منتصف الثمانينيات، وفي ضوء تناقص الانفاق العام المرتبط بالتحول من نموذج النمو الاقتصادي الذي تقوده الدولة المعتمدة على استراتيجية إحلال الواردات الى نموذج النمو الاقتصادي الذي يقوده القطاع الخاص والمنفتح على العالم."

ويمضي التقرير مشيراً الى الجوانب الضرورية لمكافحة الفقر ليذكر شيئاً قريباً من وضعنا تماماً ويقول بالنص: "وقد دعمت الاجراءات العامة في الماضي النمو الذي يخدم الفقراء، عندما مكنت الايرادات المتأتية عن الفورة النفطية والعوامل السياسية بعض الدول من التوسع السريع في حجم القطاع العام وفرص التوظيف فيه، و من تقديم الدعم لأسعار عدد كبير من السلع الأساسية للمواطنين فأدى هذا الى احتواء وتخفيف حدة الفقر من خلال زيادة الاجور الحقيقية للعمالة غير المدربة ومن خلال تخفيض الأسعار. اما وقد زالت معظم هذه الظروف، فقد اصبح عبء محاربة الفـقر ملقى على عناصر اخرى من السياسة العامة اهمهـا ادارة الاقتصاد الكلي ونمط النمو وكفاءة سوق العمل."

هذه الإشارات تشكل الملامح الأساسية لبرامج مكافحة الفقر، ولكن المهم فيها هو التأكيد على ان السياسات العامة الحكومية مازالت صاحبة التأثير القوي على برامج مكافحة العوز، والمضي بهذه السياسات وتحقيق غاياتها يتوقف على "الإرادة السياسية" وقد أشار التقرير الى هذا الجانب في مواضع عديدة، بل ربط كفاءة الاستراتيجيات الفعالة لمكافحة الفقر وتطبيقاتها العملية بالقدرة على ادارتها ومتابعتها، يقول: "الاستراتيجيات الفعالة لمحاربة الفقر لا تقتصر على وضع التصورات بما يجب عمله، بل تتجاوز ذلك الى الفعل والممارسة والتحقق من تطبيق هذه الاستراتيجيات. وهذا بدوره يتطلب تعزيز مشاركة سياسية على نطاق واسع محكومة بالمساءلة والشفافية داخل مؤسسات الحكم" (انظر التقرير ص 11- 12).

طبعاً نحن لدينا الآن (الإرادة السياسية) الصريحة لمكافحة الفقر.. وهذه الإرادة أعلنها الأمير عبدالله بن عبدالعزيز وسوف يقودها عبر استراتيجية وطنية لإبعاد شبح الفقر عن مجتمعنا.. والشيء المهم ان التوجه لهذه الاستراتيجية يتزامن الآن مع برنامج التخصيص وبرنامج إعادة الهيكلة الحكومية، والبرنامجان حتى يكونا فعالين يتطلبان بعض التضحيات، وحتى نحافظ على استقرارنا الاجتماعي، نتطلع الى ان تكون الضحيات من الفئات القادرة، ولا تصدر للبسطاء والمعوزين.

ولعل الفريق الذي سوف يقود الدراسات الأولية لهذه الاستراتيجية الوطنية يستثمر هذه الارادة السياسية لاقتراح الأفكار والتصورات الضرورية لمكافحة الفقر.. ولعل ايضاً العمل والإعداد لهذا البرنامج لا يتراجع او تؤخره الاعتبارات البيروقراطية وقلة الموارد، ومن حقنا ان نبدي الخشية لأن هناك عدداً من المشاريع والبرامج الوطنية التي تبنتها الدولة ولكن اضاعها البيروقراطيون.. واي مستقبل يضيع منا؟!